سؤال الدولة العراقية- محنة التاريخ ورهاب الوجود

علي حسن الفواز

سؤال الدولة يطرح اليوم بقوة، وربما هو أكثر الأسئلة حضورا ورعبا. ورغم كل الصراعات المعقدة التي تعيشها الجماعات السياسية العراقية بمختلف مكوناتها، فان البحث عن تعقيدات إجرائية لما يتعالق مع سؤال الدولة، ظل هو الفكرة التي مازال يختلف عليها فرقاء(أزمة السياسة العراقية) وقوفا عند عتبات هويتها ومرجعياتها وتوصيفاتها، خاصة ان هذه الدولة تشبه توصيفيا ملامح مشروع الدولة الأولى عام ١٩٢١ إذ خرج كلاهما من فضاء احتلالات سياسية عسكرية، وفضاء مهيمنات عميقة الأثر في الذاكرة العراقية تركها(العثمانيون) المتخلفون والبيروقراطيون في إدارتهم الدولة وولاياتها، والذي منع تأسيس أي مشروع حقيقي للتعليم والعمران والثقافة والعدالة الاجتماعية والاقتصاد وحتى (دولنة) الوعي العراقي، إذ أن الوعي العراقي خرج من مرحلة العثمنة بلا دولة، ودخل مرحلة الاحتلال الانكليزي برغبة حميمية لصناعة الدولة..

سؤال الدولة هو هاجس وطني قاس ومرير، ولعل مرارته تكمن في ما يتعلق بكيفية تأصيل هذه الدولة بمواصفات مغايرة ومفارقة، وعلى وفق منظور يلغي التبعية القديمة لمفهوم الحاكم والمحكوم، ومفهوم الشرعنة والمرجعية والهوية، إذ أن هذه المغايرة ستجعل دولة ٢٠٠٣ لاتشبه دولة ١٩٢١ بالرغم من التشابهات التي تحدثنا عنها، وتحديد مسارات هذه الدولة يختلف أيضا عن طبائع مسارات الدولة القديمة التي سرعان ما تحولت إلى دولة مهيمنة لقوى معينة على حساب قوى أخرى، ومواطنة فائقة على حساب مواطنة تابعة، وحاكمية خنادق على حساب خنادق أخرى. وأحسب أن مراجعة هذه التاريخ__تاريخ الأزمة__ هو واحد من ابرز إشكالات سيرورة الدولة الجديدة التي تكشف في جوهر أزمتها عن عمق الجرح النرجسي في العقل السياسي والعقل الطائفي العراقيين، لأن استغوارات هذا العقل ظلت مغلولة كثيرا إلى الفهم التاريخي القاصر الذي واكب الدولة توصيفا ومرجعية محددة وقارّة. وهذا ما يفترض اليوم مجموعة من المراجعات الأكثر معنية وموضوعية والتي يمكنها أن تمارس نوعا من التطهير الأخلاقي والمواطني لمرجعيات فكرة الدولة، ونوعا من التعقيم القيمي لمواجهة(مراضاة)اصطنعها العقل الدولتي القديم، عقله السلطة الأبوي والعصابي والذي لم تحرر منه لحد الآن.

الكثير من الجماعات التي تنظر للدولة على أنها(تاريخ)محدد، وليس نظاما قابلا للتغاير والإزاحة والخضوع إلى قوانين الإنسان ذاته بوصفها الكائن المتحول والبرغماتي واللاتاريخي...

إزاء هذه المعطيات، وإزاء عقدة تاريخ مازال نائما بالجوار، وإزاء سيرورات قوى جديدة خرجت عن عزلة الجبّ القديم، كيف يمكن النظر إلى فرضية الدولة؟ وكيف هي الاستعدادات التي يمكن أن نتعاطى بها مع وعي تفاعلي جديد بات ينظر بمسؤولية لطبائع القوة والعلائقية وتعالقاتها مع هذه الدولة، الدولة المؤسسية التي تملك أهلية إعادة قراءة التباسات السلطة والمجتمع والخطاب الديني ومنظور والحقوق وهيمنة المحتسب والأمن وغيرها؟

> الذهاب إلى الدولة الجديدة يعني الذهاب إلى مرحلة ما بعد تاريخ الجماعات العراقية التي عاشت مرحلة ما قبل الدولة، إذ ظل هاجس وجود الدولة بمواصفاتها التأسيسية سؤال رهابها الأكبر، وبوابات الجحيم المشرعة لجدلها الإسقاطي الذي استقطب لمداره الكثير من الصراعات والأزمات، مثلما اصطنع له غابة من الخنادق التي استوطنها محاربون ومثقفون وفقهاء وعقائديون ورجال دين ومنظرو أدلجات من اليمين واليسار.

ثقافة الدولة..سيرورة الدولة

ثقافة الدولة بوصفها مركبا من الإجراءات تحتاج إلى وعي هذه الدولة وإدراك ضرورتها وواقعيتها أولا، وإدراك أن سيرورتها الجديدة خرجت من تاريخ الطبيعة التي صنعتها الجماعات إلى تاريخ الثقافة التي باتت تصنعها قوى جديدة لها معطيات سسيوثورية أكثر تمردا على التاريخ العائلي القديم. فضلا عن إدراك أهمية أن تكون هذه الدولة تملك شروطا أكثر عقلانية وواقعية في التعبير عن منظور جديد لتأسيس تاريخ جديد، وعن الإحساس العميق بضرورة تجاوز الكثير من الصعاب والتحديات التي علقت بتاريخ الأزمة، وتحرير فكرة هذه الدولة من سرديات طويلة ارتبطت بنمطية الدولة العائلية المقدسة وأرخنتها القاسية، وتعقيدات انهيارها تحت عوامل الاحتلالات والاستبدادات والحروب. وإذا كان مفهوم الدولة تاريخيا يتطلب وجود الأرض والشعب، فان التفاعل بين الشعب والأرض هو العنصر الثالث الذي يستحق التأصيل في تشكيل أسس هذه الدولة، إذ يكون التفاعل مصدرا مولدا لإنتاج القوى السياسية والاقتصادية التي تدرك أهمية أن تكون الدولة عنوانا للعيش المشترك بين جماعات خارجة من العقد والمهيمنات، ولإنتاج مظاهر إنسانية وحقوقية تعبّر عن قناعة هذه الجماعات بسياق الدولة وهويتها وعمقها الإنساني..

اليوم تواجه ظاهرة الدولة الجديدة بوصفها سؤالا في الوجود الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، والتي تضع هذه الدولة أمام رهانات صعبة، رهانات لاختبار قوة هذه الدولة، ولاختبار الجماعات والنخب الجديدة في التعاطي مع ضرورة الدولة وأزمتها، ومع استحقاقاتها التاريخية والقانونية والسياسية.

البعض من السياسيين المحسوبين على فرضية التاريخ لم يتخلص للأسف من عقدة الماضي، ومن عقدة الاستلابات القديمة، إذ مازال هذا البعض يضع الكثير من المصدات أمام أية فرصة لنشوء إنتاج مشروع الدولة، مثلما يرهن الكثير من شجونه وشؤونه إلى أجندات وحسابات خارجية بوصفها جزءا من مركب التاريخ بما يسهم بشكل أو بآخر بصناعة الأزمات إزاء بناء الدولة ومؤسساتها، والتمهيد لشروعها في تعزيز ظاهرة وجودها السياسي والتاريخي الجديد.

هذا البعض السياسي والطائفي والأيديولوجي والإرهابي لايترك فرصة إلا ويثير الغبار حول معطى العملية السياسية وخارطتها الجديدة التي تفترض مشاركات أخرى، وتوصيفا لمفاهيم أكثر جدّة حول قيم المواطنة وقيم الحاكمية، وقيم العدالة والمساواة والحقوق، بما فيها الحقوق العقائدية، إذ ظلت صناعة الأزمة هي القرين الفاعل والمريب، بما يثير الفتن والارتيابات إزاء معطيات الواقع السياسي وتحولاته وتغايراته، بما فيها المعطى الأمني الذي تحول إلى معطى عنفي وإكراهي، وكأن هذا المعطى أضحى هو العقدة الكبير ة التي باتت ثير حولها غوايات الأسئلة المرعبة.

إن نجاح العملية السياسية برغم ما تواجهه هو رهان على فاعلية القوى الصانعة للدولة، وعلى الموجهات الثقافوية التي تتعاطى مع سؤال الدولة، لأن الذهاب إلى أمام دون سكة صالحة ودون محطات تأسيس، فان الإمام سيكون مجهولا، وان القطار قد لايكون قطار(الشرق السريع) ،لذا باتت وقائع السيطرة على ضبط مسارات هذه الدولة، ومواجهة تحدياتها، مدخلا لسيرورتها، وللتعبير عن وجود القوى الجديدة بكل مشاربها وتأسيساتها، وبما يصطنع ضمانات للعتبات المقبلة، ولتعزيز ثقة الجمهور بوجوده..

إن وجود هذه الفعاليات وتواصل جهدها الاستثنائي رغم كل الظروف، يعني وجود الإرادة التي تؤمن بالمستقبل، لكن هذا الوجود لايعني بالمقابل التحصن بالعشوائيات، وإفقاد خطوة المستقبل إنسانيتها، ولاكذلك التراخي وتسليم الأمور لمقاديرها، بل إن الإيمان بمشروع الدولة الجديدة يقتضي مواجهة الأمراض الثانوية الأكثر تعقيدا، ومنها أمراض الفساد والجهل المؤسساتي وضعف التنظيم اللوجستي لمؤسسات الدولة، إذ أن هذه المواجهة تعني في جوهرها الدفاع العميق عن مشروع الدولة الحقيقي وحمايتها، ويعني العمل بجد ومسؤولية على بناء النموذج الوطني الحقيقي الذي

يعزز الإيمان بهذه الدولة وبمستقبلها. وإذاك فان وجود مثل هذه القوى ستضع التاريخ على المشرحة، لتضعه أمام(جينيالوجيا) أخرى تسهم في تكريس حقيقة نشوئية للدولة والمجتمع والإنسان، ومواجهة قوى ما قبل الدولة بإرادات حية تدرك سرائر الطرق العميقة بعيدا عما ينزع لممارسة صناعة الأوهام في الظلام، والاصطياد بالماء العكر، والعمل من وراء العتمة لتخريب قيم الوطن والمواطنة، وتهديد الناس في مصالحهم وحقوقهم، وبالتالي حرف المسار عن طريقه الصحيح خدمة للأجندات التي تشبه الاحتلال تماما، والتي تسعى إلى تفريغ الحرية والديمقراطية وحتى مشروع الدولة من معانيه الإنسانية الحقيقية..

إن مواجهة هذه التحديات هو العنوان الكبير الذي بات مفتوحا أمام الجميع، وان الإخلال بصدقية هذه المواجهة يعني الإخلال بقيم المشروع الوطني، وهو ما يمكن أن يكشف الكثير من مظاهر التضليل التي توهم بها البعض من القوى نفسها على(أمل)قديم من تعويق العملية السياسية وتعطيل مسارها وتنامي مشروعها الوطني.

براءة الهاشمي!!

إيمان محسن جاسم

منذ أن صدرت مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي على ضوء إفادات عناصر حمايته واتهامه من قبل مجلس القضاء الأعلى وفق المادة ٤ إرهاب،خرج الرجل في أكثر من فضاء صحفي وإعلامي وتكلم بما فيه الكفاية وكرر ما قاله أكثر من مرة من خطابات معروفة سلفاً ، ولكن صباح الجمعة نشرت صحيفة الحياة السعودية التي تصدر في لندن حديثا له خصها به من مقر إقامته في مصيف صلاح الدين ، أكد نقاطا تحمل من المغالطات ما يكفي لأن يُدين الرجل نفسه بنفسه،أول ما قاله ((نقل قضيته إلى المجتمع الدولي «إذا لم تغلق خلال أيام»، وأكد أن رئيس الوزراء نوري المالكي وحزبه لفّق التهمة، بالتعاون مع إيران ،وإن «منظمات مجتمع مدني وحقوقيين وسياسيين أبدوا تعاطفهم معي، لكنني لم أطلب أي دولة حتى الآن»، مهدداً بأنه سيوصل القضية إلى «المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجامعة العربية إذا لم يغلق هذا الملف خلال أيام».

الرجل يصرّ على غلق الملف خلال أيام بلغة التهديد خاصة إنه بالتأكيد شأنه شأن الكثير من المسوؤلين العراقيين يحمل في جعبته ملفات فساد ورشوة وانتهاكات قاموا بها في السنوات الماضية خاصة إن اللعبة السياسية في العراق قائمة على غطي وأغطي (ومفيش حد أحسن من حد) دون أن يذكر آليات غلق هذا الملف لكنني أستنتج بأنه يقصد إن عدم غلق الملف يعني فتح ملفات الآخرين سواء من قبله أو من قبل شركاء الهاشمي في العملية السياسية ، وبالتالي هذا يجعلنا نشعر بأن الجميع كانوا يستهدفوننا كشعب ويتلاعبون بمصائرنا حسب مزاجهم.

ومن الضروري هنا أن نشير لنقطة مهمة في مسألة تلفيق التهم فإذا كانت هذه التهم ملفقة فلن يكون التلفيق من قبل رئيس الحكومة بقدر ما إنه سيكون من قبل عناصر حماية الهاشمي المدانين أو الذين دانوا أنفسهم قبل أن يدينوا الهاشمي نفسه لأن الهاشمي حتى هذه اللحظة بريء ما لم يدن وتثبت عليه الجريمة أو الجرائم ، ولا يمكن أن نتصور بأن شخصا يلف حبل المشنقة حول رقبته من أجل أن يتهم شخصا آخر معه ، ما المكافأة التي سيخرج بها عناصر حماية الهاشمي حين يفبكرون روايات كما يدعي الهاشمي ؟ ، هم أيضاً سينالون جزاءهم .

وفي جزء من حديثة تناسى الهاشمي ما قاله وأكد أنه يحمّل المالكي مسؤولية اتهامه بـ «الإرهاب»، مؤكداً أنه سيطالبه بكل حقوق رد الاعتبار عندما تثبت براءته. وهنا يبرز السؤال كيف تثبت البراءة؟ وأنت أصلاً شككت بالقضاء العراقي وشككت بالدعوة الموجهة إليك وبالإفادات المتحصلة من عناصر مقربة إليك والتي حتى هذه اللحظة تدينك كما تدينهم ، فكيف تكون البراءة وهي تحتاج لقرار محكمة قبل أن تكون قرارا يصدر منك؟!هذا الكلام لو صدر من مواطن عادي لا يحمل صفة سيادية في الدولة لقلنا بأن المواطن لا يعرف شيئاً من القانون لكن أن يصدر من نائب رئيس الجمهورية فهذا يعني استخفافا بالعقل العراقي من جهة ومن جهة ثانية فإن تدويل القضية ليس في صالح المتهم أبداً ، وقد يسأل البعض لماذا ؟ لأن التدويل بحد ذاته سيجبر الهاشمي على تسليم نفسه بوصفه متهماً يبحث عن براءة ، والتسليم يكون عن طريق القضاء العراقي أو الأنتربول وبالتالي يجب أن يقف أمام محكمة أياً كانت صفتها إلا إنها ستكون صاحبة قرار لن يطعن به الهاشمي لأنه من اختار هذا الطريق بإرادته وسعى إليه ، على الرغم من استحالة تدويل القضية لكون كل الأطراف المتهمة والمجني عليها عراقية ولا وجود لدول أخرى في هذه القضية سواء من المتهمين أو الضحايا .

لكن ما استغربته إصرار الرجل على منصبه وإنه سيمارس دوره في أي مكان في العراق ،متناسيا بأنه يمثل جزءا مهما من الحكومة المركزية التي مقرها بغداد ولا يمكن لمجلس الرئاسة أن يتنقل ما بين بغداد ومصيف صلاح الدين كلما اقتضت الضرورة ذلك أو يتم نقل العاصمة إلى هناك. لكن ما خرجت به من انطباع بأن الرجل يريد تسوية لقضيته خاصة في ظل وجود مبادرة قطرية سمعنا بها تؤمّن خروجا مشرّفا له من العراق .

كاريكاتير

■ عادل صبري

العـــراق.. المـهـزلـة بـرائـحـة الـــدم!

محمد ناجي

كالعادة ، في دوّامة الأزمات المتنوعة التي يفتعلها أصحاب القرار ، ينقسم الشارع العراقي ، على أساس عاطفي بين هذا الطرف أو ذاك . وهو ، الشارع ، البعيد والمستبعد عن مقدمات الأزمات ونهاياتها وتفاصيلها ولا مصلحة له فيها ، إلا أنه دائماً يحصد نتائجها المدمرة ، ويدفع ثمنها من دماء أبنائه وفرص تقدمه .

فالمشاركون في (العملية السياسية) لا يفكرون أبعد من مصالحهم الشخصية ، وهذا ما أثبتوه بمواقفهم وقراراتهم التي يفصلونها على مقاييسهم الخاصة ، على مختلف المستويات في المؤسسات والمناسبات ، وعلى مدى سنوات المشاركة في تقاسم السلطة والنفوذ والثروة . ولا يخدع إلا نفسه من يتحدث عن وجود قانون ودستور محترم في (العراق الجديد) . وهم بحد ذاتهم ، ونظام المحاصصة القومية والدينية والطائفية يمثلون علة العلل في العراق ما بعد دكتاتورية صدام. وتوافقهم وخلافهم لايقوم على أساس مصلحة المواطن والوطن ولا علاقة له بمنطق سياسي أو قانوني أو أخلاقي، بل تتحكم به وتحركه العاطفة والانفعال والنزق والمصلحة الشخصية والفئوية الضيقة، ولذا يستمر العراق يتخبط في دوامة الأزمات، التي يستحيل على أي متابع ومحلل سياسي مهما امتلك من خبرة ونباهة أن يتوقع بدايتها أو نهايتها، فكل ذلك خاضع للأهواء والأمزجة الشخصية، والتي يصعب الدراية والتحكم بها، ولا يعلم مداها إلا الله.

وما هو شائع ويعرفه ويلمسه المواطن العادي يوميا ، إن الإرهاب والفساد وانتهاك الحقوق عام وشامل من قبل من يمسك بسلطة الأجهزة الأمنية، أو من لديه حمايته وأجهزته وميليشياته الخاصة، وهذا أيضا ما ذكرته تقارير المنظمات الدولية وماكشفته الوثائق التي نشرتها ويكيليكس ، وبعضه مذكور فيما أصدرته مؤسسات الدولة العراقية نفسها. ومعروف أيضا ويردد بأكثر من لغة ولسان إن ما يجري من عمليات إرهابية واغتيالات هي تصفية حسابات بين أطراف السلطة ذاتها . كما إن لكل طرف – مع امتداده وعلاقاته خارج الحدود – أجهزته الدعائية، التي تمارس شحناً قوميا وطائفيا وفئوياً مقيتا وخطيراً، فيه تضليل وتسطيح لعقول الناس بما يشغلهم بقضايا يسهل معها تمرير وتبرير مواقفه ومصالحه وإدعائه بتمثيل فئة معينة، أو التسويف والتنصل عن الوعود السابقة بالأمن والأمان والتنمية والإعمار.

ومع هذا، سمعنا السيد نوري المالكي اليوم، وهو أحد أطراف نظام المحاصصة، الذي طالما تبجّح وأتباعه بإنجاز ما يسمى المشاركة السياسية وقيادته لـ(حكومة الوحدة الوطنية)، وهو يدور بزاوية ١٨٠ درجة، حين يخرج على الناس فجأة ويعلن أن أحد أطراف المشاركة وحكومة الوحدة الوطنية متهم بالإرهاب، وأن لديه وثائق ضده منذ ٣ سنوات ، كما لديه وثائق ضد آخرين يحتفظ بها في الوقت الحاضر، فما عدا مما بدا ؟

كذلك، كما أن لا اعتراض على اتهام طارق الهاشمي ومن معه، رغم تأخره، ويمكن في أكثر من قضية، فهناك أكثر من اتهام يوجه للمالكي وغيره وحتى قبل هذا وذاك ، ومنذ اليوم الثاني لدخول الأميركان إلى النجف بالتحديد، وبعضهم من معسكر المالكي والتحالف الوطني، وصدرت بحقهم مذكرات توقيف بل دعوى قضائية، تم لفلفتها! فلماذا الإصرار هنا واللفلفة والطمطمة هناك ؟ أليس هذا دليل آخر على أن في العراق مهزلة – وهو ما كتبته في رسالة مفتوحة وجهتها لرئيس القائمة العراقية – وأن القانون والدستور ليس أكثر من تفصيل شكلي ضمن الديكور الديمقراطي؟

نعم ! لسيادة الدستور والقضاء المستقل والقانون فوق الجميع ، من دون استثناء، ومعها ما صدر من مذكرات وأحكام لمحاكم علنية بحق مدانين، وهو ما يطالب به الناس ، وما نطالب به وندعو إليه، ولكن على أرض الواقع لا يساورنا الشك بأن هذا مطلب بعيد المنال ، ولا يمكن أن يحققه المالكي، ولا غيره من النخب السياسية الحاكمة اليوم، وما يجري هو تصفية حسابات ومصالح ، في دورة جديدة من دوامة الأزمة العراقية ، غير محسوبة النتائج، رغم خطورتها ، ومجرد كلمات ورفع لشعارات، لخداع الناس وتضليلهم، كما رفع القرآن من قبل ... على رؤوس الرماح !

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

هل نحن نعمل؟!

من دون أن نقلل من الجهد الوطني، الفردي والجمعي، لبناء الدولة ومؤسساتها، والأثمان الباهظة التي يدفعها كل منّا وهو يسهم بما يستطيع في هذه الملحمة الكبيرة، فإني أفرّق بين عمل وعمَل، بين عمل يبدو للعين فور النظر إليه، لأنه يُنجز بالفعل، وبين عمل يتأخر إنجازه حتى لكأنه لم ينجز.. ومن التجارب العديدة لأمم قريبة منّا أو بعيدة، يمكنك أن تفهم معنى أن نكون لنعمل ولكننا لا نعمل، فيما غيرنا يعمل وهو يعمل.. دعني أذكّر القراء بثلاثة أيام تشكلت فيها حكومات بعد عملية انتخابات شاقة في دول كبيرة كبريطانيا وهولندا..

وحتى مصر، تشكّلت حكومة الجنزوري بعشرة أيام.. فيما نحن لم نشكّل حكومتنا إلى اليوم، باعتبار إن ثلاثة وزراء لم تتم تسميتهم. دعني أذكّر بمساءلات ومحاكمات جرت لمسؤولين لسقوط شباّك أو زجاجة شباك من مبنى، أو سقوط شجرة على طريق، أو وجود حفرة بحجم علبة السجاير على طريق رئيسي أو فرعي.. وكيف وقف المسؤولون بشجاعة وأعلنوا مسؤوليتهم الأخلاقية والإدارية عن تلك الأخطاء (القاتلة!).. فهم يعملون، فيما نحن ننسى المساءلة، وأسس المساءلة والشجاعة التي تقتضيها الأحوال والمقامات.. كل ما يشغلنا أن يجدنا المجتمع والمسؤولون نتحرك وننفق من مال الأمة من دون أن تكون لحركتنا قيمة أو معان..

ولو إننا قدّرنا فداحة أن يتكرر الخطأ بذات الكيفية من دون أن نبذل الجهود لمنعه، ومن دون أن نردع أنفسنا ومن معنا من ذلك، و من دون أن نجد من نعمل معهم مكترثين لتلافي التكرار، لكانت حالنا أفضل، ولأمكننا ادعاء العمل وانتظار ثماره.

أكثر من هذا، بعضنا صار مقتنعاً بأن الحركة بأي اتجاه ومن أي اتجاه تكفي لأن يراك الآخرون ويعتقدون إنك تعمل، وهذا مفيد لك ولهم.. وليتك لا تتحرك، فلا تروح وتغدو ليتسنى لمن له الأمر أن يُجرّب بغيرك تحريك الحال وجلب المنافع والمال..

فأنت إن بقيت متحركاً من دون إنتاج أو فكرة، تغدو حاجزاً قاتلاً في زمنِ الانطلاق المطلوب.